

أثر التمويل بصيغة المراجعة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول - بعض المصارف الإسلامية أنموذجاً -

غردة عبد الواحد *

جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر

The impact of Murabaha financing on the development of the agricultural sector between reality and expectations (The case of some Islamic banks)

Gherda abdelouahed

University of 8 may 1954 Guelma -Algeria

تاريخ الاستلام: 2019/12/15 تاريخ القبول: 2020/03/18 تاريخ النشر: 2020/08/30

ملخص:

لا يزال الجدل قائماً بين العديد من المهتمين بالمالية الإسلامية حول موضوع تركيز المصارف الإسلامية على صيغة المراجعة في تمويلاتها، ومن ثم أثر ذلك على الدور التنموي المنتظر منها، وخاصة في مجال تمويل القطاعات المنتجة بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة. ولقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الصيغة في تنمية القطاع الزراعي، ثم معرفة هذا الدور في الواقع العملي من خلال دراسة عينة من المصارف الإسلامية، و بعد الدراسة تبين أن الجدل المثار حول الدور التنموي لهذه الصيغة له مبرراته لكون هذه المصارف أهملت تمويل قطاعا مهما كالقطاع الزراعي وهذا على الرغم من أن الاعتماد على صيغة المراجعة يمكن أن يساهم بشكل فعال في توفير مستلزمات هذا القطاع ومن ثم المساهمة في تنميته.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، التمويل، المراجعة، القطاع الزراعي.

رموز JEL: G21, O13, Q14

Abstract:

The debate still on-going among many experts in Islamic banking on the issue that the Islamic Financial institution still focusing on Murabaha in their financing, and the impact of that on their expected development role, especially in the area of financing productive sectors in general and the agricultural sector in particular. This study objective is to highlight on the role that this mode of financing and how it can play its role in the development of the agricultural sector, through empirical study on some cases of Islamic banks. The study has been shown that the debate over the developmental role of this mode of financing is justified by the fact that the Islamic Financial institutions have neglected to provide financing to an important sector, such as the agricultural sector, although relying on the Murabaha financing can contribute effectively in providing the needed business and requirements of this sector and hence contribute to its development

Key Words : Islamic institution, Murabahah, Agriculture sector

(JEL) Classification: G21, O13, Q14

1. تمهيد:

إن المتفحص لواقع التمويل المصرفي الإسلامي الحالي يتضح له جليا أن أغلب المصارف الإسلامية تكاد تكون ظروفها متشابهة من حيث درجة تركيزها على صيغة المربحة للأمر بالشراء في توظيف مواردها المالية، وفي حقيقة الأمر أثار هذا الواقع الكثير من التساؤلات حول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المصارف في تمويل القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الزراعي، وذلك لكون ظاهر هذه الصيغة يوحي بأن دورها يتعاضد في كونها صيغة أكثر ملائمة للنشاط التجاري بالدرجة الأولى وليس للنشاطات الإنتاجية.

وعلى الرغم من أن هذا التشكيك له مبرراته في الواقع العملي لما وقعت فيه الكثير من المصارف الإسلامية من مخالفات شرعية من جهة، وسعيها لتحقيق الأرباح دون أخذها بعين الاعتبار للدور الاقتصادية الذي يجب أن تقوم به من جهة أخرى، إلا أن المربحة يمكن لها أن تلعب دورا حيويا في دعم نشاط القطاع الزراعي لما للتمويل بهذه الصيغة من آثار اقتصادية إيجابية عديدة.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا من هذا الطرح جاءت دراستنا هذه كمحاولة لحصر أهم الآثار الإيجابية للتمويل بصيغة المربحة على القطاع الزراعي، ثم معرفة تمويل المصارف الإسلامية لهذا القطاع في الواقع العملي، وذلك من خلال مناقشة الإشكالية الأساسية الآتية: هل يمكن للمصارف الإسلامية أن تساهم في تنمية القطاع الزراعي من خلال الاعتماد على صيغة المربحة ؟

2. فرضيات الدراسة:

- تأسيسا على ما تقدم، اعتمدنا الفرضيتين التاليتين كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث:
- للتمويل بصيغة المربحة عدة آثار تنموية إيجابية وهو ما يجعلها قادرة على تنمية القطاع الزراعي.
- تحقيقا للدور التنموي الذي يميز التمويل الإسلامي عملت المصارف الإسلامية العاملة على توجيه صيغة المربحة لتمويل وتنمية القطاع الزراعي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص أهم الآثار الإيجابية للتمويل بصيغة المربحة على تنمية القطاع الزراعي، ثم محاولة معرفة هذا الدور في الواقع العملي من خلال دراسة مجموعة من المصارف الإسلامية العاملة.

4. الدراسات السابقة:

- 1.4. دراسة عرفة عبد المطلب، (2017 م)، أثر التمويل بصيغة المربحة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان: دراسة تطبيقية 1996 - 2014: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر صيغة المربحة على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومن ثم على التنمية في السودان (1996 - 2014) بالإضافة لمعرفة اتجاه كل من مساهمة المربحة في إجمالي التمويل بصيغ التمويل الإسلامي والناتج الإجمالي الحقيقي عبر الزمن، وقد خلصت الدراسة أن المربحة تمثل في المتوسط ما يقارب 49 % من التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة، كما أظهرت أنه هناك علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الحقيقي والتمويل بصيغة المربحة (عرفة، 2017).

2.4. دراسة ماهر عزيز عبد الرحمان، (2010 م)، صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، والعمل على انضاج وتصحيح مسيرة التنمية من خلال مقترحات تنمي دور المصارف في تحقيقها، ومعرفة مدى قدرة المصارف الإسلامية على الاستثمار المباشر طويل الأجل، وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية ركزت في تمويلاتها على صيغة المراجعة وهو مؤشر إلى توجيه معظم الاستثمارات إلى قطاع التجارة وتمويل السلع الاستهلاكية أكثر من السلع الاستثمارية مما يضعف الدور التنموي لها (ماهر، 2011).

3.4. دراسة عبد الله عبد الرحمن، (2010 م)، دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي 2005-2008 : هدفت هذا الدراسة إلى توضيح دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في السودان، وقد اعتمدت في ذلك على دراسة تجربة بنك الشمال الإسلامي، وقد خلصت الدراسة إلى أن بنك الشمال الإسلامي السوداني يسهم بشكل فعال في تمويل الأنشطة الزراعية في السودان مقارنة بالبنوك الأخرى، كما خلصت أيضا إلى أن حجم الاعتمادات المخصصة للتمويل الزراعي تزايد في بنك الشمال عام بعد عام (عبد الرحمن، 2010).

4.4. دراسة عثمان بابكر أحمد، (1418 هـ)، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى كفاءة وملاءمة صيغ التمويل الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي، ولقد ركزت على صيغة السلم من خلال النظر في كيفية تطبيق هذه الصيغة في المصارف السودانية والتعرف على حجم التمويل الذي قدم بواسطتها ونتائج ذلك على الجهات التي تلقت التمويل والجهات المانحة له، ولقد خلصت الدراسة إلى أن تجربة التمويل بصيغة السلم في مجال التمويل الزراعي أحدث تغييرا كبيرا في مسار التمويل الزراعي في السودان وقد كان لذلك آثار إيجابية على القطاع الزراعي في السودان على الرغم من بعض المعوقات التي اعترضت تحقيق نتائج أحسن للاعتماد على التمويل بعقد السلم (أحمد، 1418هـ).

II - الطريقة والأدوات:

بناء على التقارير السنوية المنشورة للمصارف محل الدراسة للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018 سيتم تحليل التوزيع القطاعي للتمويلات التي قدمها كل مصرف وذلك بحساب نسبة التمويل الذي تحصل عليه كل قطاع بالنسبة لكل مصرف في كل سنة من سنوات الدراسة، ثم احتساب متوسط التمويل لكل قطاع لمجموع السنوات وبالنسبة لكل مصرف، وهذا لاستنتاج نصيب التمويل الذي خصصته المصارف محل الدراسة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى .

ويشمل موضوع الدراسة المصارف الإسلامية بشكل عام، بينما تمثل عينة الدراسة أربع مصارف إسلامية اثنتان منها ينشطان في دولة السودان باعتبارها دولة زراعية وهما بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك التضامن السوداني، والبنك الثالث هو بنك قطر الإسلامي باعتباره نموذجا عن البنوك الخليجية ولكونه رائدا في العمل

المصرف بدولة قطر، والبنك الرابع هو بنك الأردن الإسلامي باعتباره بنكاً رائداً في مجال المصرفية الإسلامية في دولة الأردن.

1. **بنك فيصل الإسلامي السوداني:** وهو بنك سوداني تم إنشاؤه بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م، برأس مال مشترك بين السودانيين والسعوديين وبعض المواطنين من دول إسلامية أخرى، تم تسجيله كشركة مساهمة عامة محدودة طبقاً لقانون الشركات لعام 1925م، و باشر أعماله فعلياً اعتباراً من ماي 1978 م كمؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. (بنك فيصل الإسلامي السوداني، 2019)

2. **بنك التضامن الإسلامي:** تأسس بنك "التضامن الإسلامي" كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1983م، من قبل مجموعة من المسلمين، برأس مال مصرح به: 2.000.000.000 جنيه، و رأس مال مدفوع قيمته 457.345.912 جنيه، حيث يزاول نشاطه ومعاملاته وفق أحكام الشريعة الإسلامية ولا يتعامل بالربا، وهو ثاني بنك إسلامي في السودان (بنك التضامن الإسلامي، 2019).

3. **بنك قطر الإسلامي:** تأسس مصرف قطر الإسلامي كشركة مساهمة قطرية بتاريخ 08 يوليو 1982 بموجب المرسوم رقم 45 لسنة 1982 لتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبدأ نشاطه في يوليو 1983 برأسمال مصرح به قدره 600 مليون ريال قطري، وهو أول مصرف إسلامي يتم إنشاؤه في قطر ويعد أكبر مؤسسة مصرفية إسلامية في الدولة، إذ يستحوذ على نسبة 43% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، و حوالي 11 % من حصة إجمالي السوق المصرفية. (بنك قطر الإسلامي، 2019)

4. **بنك الإسلامي الأردني:** تأسس البنك الإسلامي الأردني كشركة مساهمة عامة محدودة سجلت في سجل الشركات بتاريخ 28 نوفمبر 1978 لتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو أول مصرف إسلامي يتم اعتماده في الأردن من خلال افتتاح أول فرع له في 22 سبتمبر 1989.

III- الإطار النظري لتمويل القطاع الزراعي بالمراجعة في المصارف الإسلامية:

1. الدور التتموي للمصارف الإسلامي وضرورة تمويل للقطاع الزراعي:

يهتم موضوع التمويل الزراعي بالكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على الأموال اللازمة لتمويل احتياجات القطاع الزراعي، فهو يبحث في آليات وأساليب تجميع واستخدام رأس المال بالطريقة المثلى التي تؤدي إلى زياد الإنتاج (جواد، 2009، ص 62). وتستخدم عبارة رأس المال في هذا المعنى لدلالة على كل القيم النقدية التي توظف في المزرعة كالأراضي والثروة الحيوانية والآبار والمباني والآلات والتجهيزات وغيرها. فالمزارع يحتاج عادة إلى رأس المال لشراء الأدوات الإنتاجية التي تساعد على إنتاج المحاصيل الزراعية التي ينوي إنتاجها، ومن هذه العوامل الإنتاجية ما يستعمل مرة واحدة كالبدور والأسمدة والمبيدات ومنها ما يستعمل لعدة مرات كالأرض والمعدات والحيوانات (جدوع و ملحم، 2018، ص 77).

ومن هذا المفهوم يتضح لنا أن رأس المال يعد عنصراً أساسياً لزيادة الإنتاج الزراعي، فلا يمكن تحقيق تنمية زراعية إلا بتوفر رأس المال الكافي الذي يمكن من خلاله توفير الآلات والتجهيزات والأسمدة والبدور وغيرها من

المستلزمات التي يحتاجها القطاع الزراعي، فبالإطلاع على أوضاع مختلف دول العالم يتضح أن معظم الدول المتقدمة التي تمتلك رؤوس أموال ضخمة استطاعت أن تحقق نتائج باهرة في مجال الانتاج الزراعي، في حين نجد أن معظم الدول النامية لا يزال قطاعها الزراعي متخلفا جدا، وإن تعددت أسباب هذا التخلف فإن عدم كفاية رؤوس الأموال اللازمة لتنمية قطاعها الزراعي يأتي على رأس هذه الأسباب، فمعظم المزارعين في هذه الدول يستخدمون طرقا بدائية ومعدات بسيطة في استغلال أراضيهم، وذلك بسبب عدم قدرتهم على اقتناء الآلات والماكينات الزراعية والأسمدة والمبيدات التي من شأنها أن تسهم في زيادة انتاجهم الزراعي، فتجد نشاطهم الزراعي يستهدف في غالب الأحيان تحقيق الاكتفاء الذاتي لأسرهم دون الهدف إلى تحقيق فائض في الانتاج لتسويقه، بل تجد منهم من لا يستطيع حتى انتاج ما يغطي احتياجات أسرته (المقبلي، 2012، ص ص 132-133).

2. أهمية القطاع الزراعي ودافع لتمويله من طرف المصارف الإسلامية

تهدف المصارف الإسلامية من وراء أنشطتها المختلفة إلى المساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع (مومني و شياد، 2016، ص 472)، فهي لا تستهدف فقط تعظيم الربح كما هو الحال بالنسبة لسائر المصارف الأخرى، إنما هي ملزمة بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع اقتصادية على اعتبار أن نشاطها يستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي أوجبت عليها أداء الواجب الشرعي المطلوب منها، ويعد تنمية المال جزءا من هذا الواجب، الأمر الذي يستدعي أن يكون الاستثمار الإسلامي استثمارا تنمويا، بمعنى أن لا يقتصر دورها على تحقيق مصلحة الملاك أو الالتزام بقاعدة الحلال والحرام فقط، بل يجب أن يتعدى إلى مراعاة تحقيق مصلحة المجتمع من خلال توجيه تمويلاتها إلى الاستثمارات التي يحتاجها وتسهم في تقدمه. ولعل من أهم القطاعات التي يجب على المصارف الإسلامية أن تتميتها هو القطاع الزراعي وذلك راجع لأهمية هذا القطاع والتي يمكن إبرازها في الآتي: (جدوع، مجحم، 2018، ص 236) (شلال، 2012، ص ص 281، 280).

- يعد القطاع الزراعي أهم مصدر لتوفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع، فهو مصدر الغذاء الرئيس للسكان بما يوفره من العديد من المنتجات الغذائية كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.
- يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيس للمواد الأولية اللازمة لقطاعات الإنتاج الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي الذي تحتاج الكثير من منتجاته إلى مدخلات مصدرها القطاع الزراعي، كتوفير القطن لصناعة الملابس والحبوب لاستخلاص الزيوت الصناعية، والنباتات لصناعة الأدوية.. إلخ
- يعد القطاع الزراعي من أهم الأنشطة التي تساهم في الناتج المحلي للكثير من الدول، فتتمية هذا القطاع يساهم في نمو إجمالي الناتج المحلي.
- يؤدي تبني الطرق التكنولوجية في القطاع الزراعي إلى انتقال العمالة من القطاع الزراعي للقطاعات الاقتصادية الأخرى.
- يعتمد معظم سكان الدول النامية في معيشتهم على العمل بالقطاع الزراعي، وهو ما يجعله ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات هذه الدول.

- فائض الانتاج الزراعي يعتبر عاملا مهما في دعم الميزان التجاري للدولة إذا وجد هذا الفائض طريق للأسواق الخارجية.
- تطور القطاع الزراعي يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي وبالتالي ارتفاع معدل دخول المزارعين مما سيؤدي إلى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وزيادة النشاط الاقتصادي بصورة عامة.
- إن تنمية القطاع الزراعي يؤدي إلى تنشيط الدورة التجارية و إلى تنشيط الكثير من الصناعات التي تعتمد على المنتجات الزراعية كمادة أولية لها، وهو ما يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي داخل الدولة ومن ثم زيادة إيرادات ميزانية الدولة.

3. مكانة الزراعة في الإسلام تدعو المصارف الإسلامية إلى ضرورة تمويل القطاع الزراعي:

من خلال استعراضنا لأهمية الاستثمار في القطاع الزراعي في العنصر السابق يتضح لنا أن الزراعة تمثل أحد القطاعات الحيوية وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، باعتبارها المصدر الأساسي لتوفير الأمن الغذائي للمجتمعات، بالإضافة إلى قدرتها على الاسهام وبشكل كبير في استيعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة، وفي خلق مناصب الشغل لقطاعات أخرى والتي تربطها علاقات تداخل مع القطاع الزراعي فضلا عن مكانتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمعات التقليدية و الحديثة. ونظرا لهذه الأهمية فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بها، وحثت أفراد المجتمع على تنميتها، ولكون المصارف الإسلامية تستمد مبادئها من الشريعة الإسلامية فهي ملزمة بمراعاة توجيهات الشريعة الإسلامية في مجال الاهتمام بالزراعة.

1.3. القرآن الكريم والزراعة: نجد في القرآن الكريم العناية الكبيرة للزراعة وما يتصل بها كما وكيفا كما يتضح مما يلي:

✓ بالنسبة للأراضي الزراعية والموارد المائية الإروائية: من الآيات التي اهتمت بهذا الجانب نذكر قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ الحج الآية 63، وقوله أيضا: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ أَفَلَا يُبْصِرُونَ﴾ السجدة الآية 27، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ النحل الآية 65.

✓ بالنسبة للمحاصيل الزراعية: مثل النبات والحب والثمرات والفواكه بشكل عام ثم بعض أنواع المحاصيل كالزيتون والنخيل والأعناب والعدس والبصل ومنها:

قوله: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكْلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ الرعد الآية 4.

وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ الأعراف الآية 57.

✓ بالنسبة للثروة الحيوانية: ومن الآيات التي تحدثت على الثروة الحيوانية قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ * وَتَحْمِلُ أَنْثَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَّءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ النحل الآيات 5-7.

✓ بالنسبة للنشاط الزراعي: مثل الحرث والزراعة والحصد والصيد ومن الآيات التي ذكر فيها هذا النشاط قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ * أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ الواقعة الآيتين 64، 63.

2.3. السنة النبوية والزراعة: على غرار الهدي القرآني جاءت السنة النبوية محففة بالزراعة، مبرزة لأهميتها، مقدمة العديد من الحوافز والتشريعات للنهوض بها.

ومن الأحاديث الشريفة المحفزة لممارسة الزراعة قوله صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زراعا فيأكل منه إنسان أو سبع أو طير إلا كان له صدقة" متفق عليه (ابن حجر، دون سنة، ص 3).

كما أن السنة النبوية تأمر بمداومة الزرع والغرس حتى في ظل الظروف غير الملائمة أو القاسية يقول صلى الله عليه وسلم " لأن قامت الساعة وفي أحدكم فسيلة فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها فإن له بذلك أجر" (الخطيب، 1379هـ، ص 168). رواه البخاري. وفي سبيل توسيع الرقعة الزراعية قدمت السنة النبوية أقوى حافز دنيوي، وديني لمن يقوم باستصلاح أرض وزراعتها، وهو تملك الأرض، إضافة إلى ماله في ذلك من الأجر، يقول صلى الله عليه وسلم " من أحيا أرضا ميتة فهي له". (أبو يوسف، 1979، ص 64).

4. فعالية التمويل بصيغة المrabحة في تنمية القطاع الزراعي:

اتجهت معظم المصارف الإسلامية في مختلف دول العالم إلى الاعتماد وبشكل كبير صيغة على المrabحة في أنشطتها التمويلية. وسنتناول في هذا العنصر هذه الصيغة من حيث المفهوم وشروط الصحة، وكيفية تطبيقها في المصارف الإسلامية، ثم سنحاول إبراز أهم الآثار الإيجابية للتمويل بهذه الصيغة على القطاع الزراعي.

1.4.. مفاهيم أساسية حول المrabحة:

1.1.4. تعريف المrabحة: المrabحة لغة : مصدر مشتق من الربح، وهو الزيادة أو النماء في التجار (الشراباصي، 1981، ص 188). أما اصطلاحا فعرفت على أنها: "نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح" (الهيثي، 2006، ص 130)، وعرفت أيضا على أنها : "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، أو هي بيع برأس المال وربح معلوم" (البلتجي، 2009).

وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن تعريف المrabحة على أنها صورة من صور البيع التي يتم فيها بيع السلعة بنفس الثمن الذي تم شراؤها به مضافا إليه مصاريف الاقتناء مع زيادة ربح معلوم .

2.1.4. شروط بيع المrabحة: من أهمها: (الكساني، 2000، ص 461 - 463)

- يجب على البائع أن يمتلك السلعة قبل توقيع عقد المrabحة مع مشتريها.
- يجب التحقق من قبض البائع للسلعة قبضا حقيقيا أو حكما قبل بيعها.
- يجب أن يصرح البائع بمختلف المصاريف التي دفعها عند اقتنائه للسلعة والتي سيحتسبها في الثمن.
- يجب أن يكون كل من ثمن السلعة في بيع المrabحة وربحها محددا ومعلوما للطرفين عند التوقيع على عقد البيع.
- أن يكون عقد شراء البنك السلعة من المورد صحيحا، فإن كان فاسدا لم يجز البيع.
- لا يجوز زياد مقدار الدين إذا تم تمديد أجل الأداء سواء كان المدين موسرا أو معسرا.

3.1.4. المراجعة في المصارف الإسلامية: تلقت المصارف الإسلامية صيغة المراجعة عند استحداثها كأداة تمويلية بالقبول والترحاب، بل وجعلتها أهم أداة لتوظيف مواردها المالية، وذلك لما توفره لها من مميزات تساعد على تحقيق نشاط منح الائتمان الذي أنشأت من أجله المصارف بصفة عامة. وقد طبقت المصارف الإسلامية هذه الصيغة بأحد الأسلوبين الآتين:

- ❖ **أسلوب المراجعة البسيطة:** في هذا النوع من المراجعة يقوم المصرف الإسلامي بدراسة السوق من أجل شراء السلع الرائجة، ثم يقوم بعرضها بعد ذلك للبيع مربحة بثمن وبيع معلوم، على أن يتم الدفع عادة بأقساط.
- ❖ **أسلوب المراجعة للأمر بالشراء:** وهي اتفاق بين طرفين (المصرف وأحد عملائه)، يطلب فيه العميل من المصرف، شراء سلعة وفقا لمواصفات محددة، على أن يشتري العميل السلعة محل الاتفاق من المصرف فور تملكه لها، على أساس آجل، بعد إضافة نسبة معينة معلنة (هامش الربح) إلى التكلفة الأصلية التي يتكلفها المصرف والتي يجب إعلانها بين الطرفين. ويتم عادة تقسيط ثمن البيع النهائي على فترة زمنية يتفق عليها بينهما (فهمي، 2013، ص 26).

و تجدر الإشارة أن أسلوب المراجعة للأمر بالشراء هو الذي استقر عليه عمل المصارف الإسلامية، حيث عادة ما يتم التمويل بهذا الأسلوب وذلك بإتباع الخطوات الآتية (بدران، 2005، ص 51-53):

- يتقدم العميل بطلب كتابي، يطلب فيه من المصرف شراء سلعة محددة المواصفات والكمية والميعاد المطلوب الحصول عليها.
- يقوم المصرف بدراسة الطلب دراسة دقيقة متأنية لكافة جوانب العملية.
- في حالة توصية الدراسة بالتنفيذ يوقع العميل على عقد وعد بالشراء، وفيه يتحدد مكان وزمان التسليم وبيان احتساب تكلفة العملية والضمانات المطلوبة منه...إلخ.
- يشتري المصرف السلعة من البائع ويسدد ثمنها ويجب أن تنتقل الملكية إلى المصرف.
- بعد تسلم المصرف للبضاعة، يتم إبرام عقد البيع بين المصرف والعميل، حيث تتحدد فيه مديونية العميل، ومدة وطريقة السداد والضمانات المطلوبة...إلخ، ويتسلم العميل البضاعة بموجب هذا العقد في المكان المتفق عليه ووفقا للمواصفات المحددة.
- يقوم المصرف بتحصيل الشيكات أو الكمبيالات التي أخذت على العميل في مواعيدها المحددة.

2.4. الآثار الإيجابية للتمويل بصيغة المراجعة على تنمية القطاع الزراعي

على الرغم من الجدل التي يثيره تركيز المصارف الإسلامية على صيغة المراجعة في تمويلاتها، سواء من ناحية مشروعيتها أو من ناحية دورها التنموي في الاقتصاد، إلا أن تحليل آلية عمل هذه الصيغة يؤكد بأنها قادرة على المساهمة وبشكل فعال في تنمية القطاع الزراعي، وذلك لما لها من آثار إيجابية على هذا القطاع، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

1.2.4. القدرة على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي: يمكن استخدام المراجعة بغرض توفير مستلزمات القطاع الزراعي، إذ تمكن هذه الصيغة المزارع من الحصول على البذور و التجهيزات والآلات والمواد الأولية التي يرغب

في شرائها دون الحاجة لدفع ثمنها عند إبرام العقد، على أساس أن يسدد ثمنها أقساطا وهي بهذا أتاحت الفرصة للمزارعين من امتلاك مستلزمات الإنتاج التي تمكنهم من مزاولة نشاطهم.

2.2.4. تمويل المزارعين الصغار: رغم الحاجة إلى تمويل الوحدات الإنتاجية الكبيرة للإسراع في التنمية فإن صغار المنتجين هم الأولى بالرعاية، ذلك أن الإنتاج في الكثير من الدول النامية يتم من خلال وحدات إنتاجية صغيرة، ويقابل هذه الوحدات صعوبات في التمويل وتسويق المنتجات، ومن هنا يمكن للمصرف الإسلامي توفير التمويل لصغار المزارعين من خلال بيعه لهم مستلزمات الإنتاج التي يرغبون في شرائها على أن يسددوا قيمتها على أقساط.

3.2.4. تطوير حضيرة الآلات الإنتاجية للقطاع الزراعي: إن استعمال المصرف الإسلامي لصيغة المراجعة للأمر بالشراء يجنب بعض المزارعين إشكالية صعوبة اختيار الآلات والتجهيزات ذات الجودة العالية، وخاصة المزارعين الذين لا يحوزون على المعرفة والخبرة الكافية التي تمكنهم من حسن الاختيار، فعوضا أن يحدد المزارع ما يرغب في شرائه بنفسه قد يستشير المصرف في تحديد نوع ومواصفات ما يريد شرائه، وبطبيعة الحال المصرف لن يبخل بتقديم خبرته ونصائحه للعميل وذلك لكون استرجاع المصرف لأمواله وتحقيقه لأرباحه متوقف على نجاح العميل في مشروعه، وهكذا وبتوفير الآلات المناسبة التي تساعد على زيادة الإنتاج وعلى إنتاج منتجات ذات جودة عالية وبوصفات عالمية، يمكن للمؤسسات المحلية منافسة المنتجات الأجنبية وكل هذا ينصب في صالح تنمية القطاع الزراعي.

4.2.4. رواج المنتجات الزراعية دافع للاستثمار في القطاع الزراعي: يساعد التمويل بالمراجعة للأمر بالشراء على تسهيل التبادل التجاري وزيادة حجمه بين المنتجين والمستهلكين، مما يسهم ولو جزئيا في القضاء على الركود الاقتصادي والانكماش التجاري (عيد، 2008، ص 47)، وهذا فيه تشجيع للمزارعين لزيادة إنتاجهم لكون سلهم رائجة في السوق، وبرواج السلع وزيادة التبادلات التجارية تزيد سرعة الدورة النقدية داخل المجتمع مما يؤدي إلى تحريك النشاط في مختلف المجالات الاقتصادية.

5.2.4. تساعد على تنشيط التجارة الخارجية في المجال الزراعي: إذا لم تتوفر البدور التي يرغب فيها المزارع أو الآلة التي يحتاجها في السوق الداخلي مما تضطره إلى استيرادها من الخارج، وفي حالة استعمال الاعتماد المستندي، يمكن للمصرف الإسلامي استعمال صيغة المراجعة للأمر بالشراء لتمويل العميل إذا لم يكن لهذا الأخير غطاءا ماليا بقيمة البضاعة المستوردة، حيث يقوم المزارع بتحديد ما يرغب في استيراده، كما قد يحدد المصدر الذي يرغب بالاستيراد منه، ثم بعد ذلك يتقدم بطلب إلى المصرف الإسلامي لاستيراد ما يحتاجه باسمه - باسم المصرف، على أن يشتريها منه بعد وصولها بربح محدد ومتفق عليه مسبقا (الهيثي، 1998، ص 413 - 414)، وفي هذا تنشيط للتجارة الخارجية وتوفير لمستلزمات الإنتاج المختلفة التي لا يمكن صناعتها بالداخل والضرورية لقيام النشاط الزراعي.

6.2.4. تتفق هذه الصيغة مع طبيعة الإنسان في حب التملك: تتفق هذه الصيغة مع طبيعة الإنسان في حب التملك، وتحقق له الرغبة في الملكية والحيازة والانفعاع، مع مراعاة حالته المالية، فلا يطالب المزارع بدفع الثمن نقدا دفعة واحدة، مما يرهق ميزانيته، كل هذا سيشجعه على الدخول في استثمارات زراعية جديدة.

IV. النتائج ومناقشتها:

رأينا سابقا أن المصارف الإسلامية يمكن لها أن تلعب دورا مهما في تمويل هذا القطاع من خلال صيغة المراقبة باعتبارها الصيغة الأكثر استخداما من طرف هذه المصارف وباعتبار أن للتمويل بهذه الصيغة آثار ايجابية على القطاع الزراعي، و سنحاول في هذا العنصر معرفة الواقع العملي لتمويل المصارف الإسلامية محل الدراسة لهذا القطاع، وذلك من خلال مؤشر نسبة التوظيف في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى.

1. واقع تمويل القطاع الزراعي في بنك فيصل الإسلامي السوداني

يوضح الجدول رقم 1 والشكل رقم 1 أن نصيب الزراعة من إجمالي التمويل المقدم من طرف بنك فيصل الإسلامي السوداني كان متدنيا جدا، حيث استقر عند معدل 3 % خلال السنوات الثلاثة الأولى (2015، 2016، 2017) لينخفض إلى 1 % سنة 2018، وهو ما جعل متوسط التمويل الذي استفاد منه القطاع الزراعي خلال سنوات الدراسة لا يتجاوز 2.5 %، وهذا مؤشر على عدم اهتمام هذا المصرف بهذا القطاع الاستراتيجي. كما يتضح لنا أيضا من الجدول أن بنك فيصل الإسلامي السوداني يولي اهتماما بالغا للتمويل الأصغر خارج القطاعات المدرجة في الجدول حيث بلغت نسبته في المتوسط 55.25 % وهو ما يعني أن أكثر من نصف التمويل المقدم من طرف هذا المصرف يوجه لهذا النوع من التمويل، في حين بلغ متوسط التمويل الذي استفاد منه قطاع الصناعة 12.75 % وهي نسبة مقبولة مقارنة بنصيب القطاعات الأخرى.

2. واقع تمويل القطاع الزراعي في بنك التضامن السوداني:

من الجدول رقم 2 والشكل رقم 2 الموضح له يتبين لنا أن نصيب الزراعة من إجمالي التمويل المقدم من طرف بنك التضامن السوداني كان متدنيا أيضا إذ بلغ 6 % سنة 2015 ليرتفع إلى 8 % سنة 2016، ثم يعود وينخفض ويستقر عند معدل 5 % خلال 2017، 2018، وهو ما جعل متوسط معدل التمويل الذي استفاد منه قطاع الزراعي يقدر بـ 6 % خلال سنوات الدراسة، وهذا مؤشر أيضا على عدم اهتمام هذا المصرف بتمويل القطاع الزراعي. كما يتضح لنا من الجدول رقم 1 أن القطاع الصناعي احتل المرتبة الأولى بين مختلف القطاعات الممولة من طرف بنك التضامن السوداني بمتوسط قدره 39 % ليأتي بعده القطاع العقاري بمتوسط 13.75 %.

3. واقع تمويل القطاع الزراعي في بنك قطر الإسلامي:

يتضح لنا من الجدول رقم 3 والشكل رقم 3 الموضح له أن مصرف قطر الإسلامي لم يمول القطاع الزراعي خلال كل سنوات الدراسة وهو ما يحد من الدور التتموي لهذا المصرف، لكون عدم وضع القطاع الزراعي ضمن القطاعات التي يستهدفها هذا المصرف يعد مؤشرا جد سلبي باعتبار القطاع الزراعي قطاعا مهما في أي دولة، أما بالنسبة للقطاع الذي يوليه بنك قطر الإسلامي الاهتمام الأكبر في نشاطه التمويلي فهو القطاع العقاري إذا بلغ نصيبه من التمويل في المتوسط 23.17 % ليلييه قطاع التجارة بمتوسط 14.03 %.

4. واقع تمويل القطاع الزراعي في البنك الإسلامي الأردني:

من الجدول رقم 4 والشكل رقم 4 الموضح له يتضح لنا أن نصيب الزراعة من إجمالي التمويل المقدم من طرف البنك الإسلامي الأردني كان تقريبا معدوما، وهذا على الرغم من أنه سجل ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة، إذا قدرت نسبة استفادات هذا القطاع سنة 2015 بـ 0.44 %، لترتفع إلى 0.92 %

سنة 2016، لتصل سنة 2017 إلى 1 %، ثم تعود لتتخفّض وتصل سنة 2018 إلى 0.89 %، وهو ما جعل متوسط استفادات هذا القطاع خلال سنوات الدراسة يبلغ 0.81 % وهي نسبة تكاد تكون معدومة، كما يتضح لنا أيضا من الجدول رقم 4 أن أهم قطاع يقوم بتمويله البنك الإسلامي الأردني هو قطاع الإنشاءات وقطاع السكن بمتوسط تمويل قدره 37.13 % يليه قطاع الخدمات والمرافق العامة بمتوسط تمويل قدره 23.48 % .

6. تحليل أسباب عزوف المصارف الإسلامية عن تمويل القطاع الزراعي:

أظهرت الدراسة التي قمنا بها اختلال في توجيه الاستثمارات حيث كان هناك تركيز على جوانب وإهمال لجوانب أخرى مهمة، ولكن ما يلاحظ هو أن كل المصارف التي تم دراستها أهملت تمويل القطاع الزراعي، وهذه ظاهرة غير صحيحة في بلدان إسلامية لا تزال في طور التنمية، والتي تحتاج إلى المزيد من الاستثمار في القطاعات المنتجة وخاصة القطاع الزراعي.

- وعلى العموم يمكن إيجاز أهم أسباب عدم تمويل القطاع الزراعي من طرف المصارف الإسلامية في الآتي:
- ارتفاع مخاطر الاستثمار في القطاع الزراعي فقد تتعرض المنتجات الزراعية في أي لحظة إلى التلف نتيجة لظروف مناخية غير مناسبة، كشح الأمطار أو تساقط البرد أو حدوث فيضانات،... إلخ، كما قد يعود هذا التلف إلى ظهور بعض الأمراض التي تؤثر سلبا على هذه المنتجات. ويزيد هذا الخطر في الدول النامية نظرا لاعتماد معظمها على مياه الأمطار لسقي محاصيلها الزراعية، بالإضافة إلى عدم مقدرتها على توفير الأدوية اللازمة لمعالجة بعض الأمراض الموسمية التي تصيب هذه المحاصيل. إن ارتفاع هذا الخطر كان له الأثر السلبي على توجيه المؤسسات المالية مواردها المالية لتمويل الاستثمارات الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تقليدية أو إسلامية، وهو ما حد من استعمال المصارف الإسلامية لصيغة السلم في تمويل القطاع الزراعي.
- تخلف القطاع الزراعي في معظم الدول الإسلامية حيث تحتاج المصارف الإسلامية إلى بيئة مناسبة يكون فيها قطاع الزراعة قطاعا نشطا، فالمتفحص لواقع هذا القطاع في الدول الإسلامية يجده يعاني من مشاكل عديدة تعيق من نموه، فمعظم الدول الإسلامية تستخدم كميات قليلة من مستلزمات الإنتاج الحديثة في المجال الزراعي، كما أن معظمها يعاني من تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض الزراعية نظرا لزيادة عدد السكان المستمرة وعدم استصلاح أراضي جديدة بل والتعدي على الأراضي الموجودة بالبناء وغيره، ضف إلى ذلك مشاكل العمالة الزراعية نظرا لانتشار التعليم وعزوف أبناء الريف عن العمل بالزراعة، و التغيرات الثقافية في البيئة الريفية التي أدت إلى تحول القرية من قرية منتجة إلى قرية مستهلكة. بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات الزراعية سواء في الإشراف أو التنسيق أو التمويل، والندرة النسبية للموارد المائية والإروائية في بعض الدول. إن هذا الواقع الصعب حد من تمويل المؤسسات المالية الإسلامية للاستثمارات الزراعية، سواء بعقد المراجعة أو بغيره من صيغ التمويل الأخرى.
- حاجة المصارف الإسلامية في هذه الفترة لتوزيع عوائد سريعة دورية لأصحاب الودائع حتى تتمكن من تثبيت أقدامها في السوق المصرفية وهو ما لا يستطيع أن يوفره قطاعي الصناعة والزراعة، فالعائد المنتظر من هذين القطاعين في الغالب ليس سريع مقارنة بقطاع التجارة.

- عدم وجود جهاز استثماري قوي لدى المصارف الإسلامية قادر على الدراسة الدقيقة لغرض الاستثمار واحتياجات السوق، ودراسة مبتكرات الأدوات لاستثمار وتشغيل الأموال.

V- الخلاصة:

تناولنا بشيء من التفصيل في هذه الدراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه صيغة المrabحة في تمويل القطاع الزراعي ومن تم المساهمة في تنميته، ثم حاولنا بعدها معرفة هذا الدور في الواقع العملي من خلال معرفة حجم التمويل الموجه لتمويل هذا القطاع من طرف بعض البنوك الإسلامية العاملة، وقد خلصت دراستنا إلى أن استعمال صيغة المrabحة لتمويل احتياجات المزارعين، له العديد من الآثار الإيجابية التي من شأنها أن تساهم بشكل فعال في تنمية القطاع الزراعي، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى والتي مفادها "لتمويل بصيغة المrabحة عدة آثار تنموية إيجابية وهو ما يجعلها قادرة على تنمية القطاع الزراعي". إلا أن دراستنا لواقع تمويل القطاع الزراعي من طرف المصارف الإسلامية أثبت أن هذه الأخيرة لا تفضل الاستثمار في هذا القطاع بسبب ارتفاع مخاطره وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية والتي مفادها "تحقيقا للدور التنموي الذي يميز التمويل الإسلامي عملت المصارف الإسلامية العاملة على توجيه صيغة المrabحة لتمويل وتنمية القطاع الزراعي".

وعطفا على اختبار الفرضيين وبعد الانتهاء من الدراسة يمكن إيجاز أهم النتائج في الآتي:

- الزراعة باعتبارها مصدر قوت الإنسان وقوام حياته فقد حظيت بقسط كبير من الرعاية و الاهتمام من قبل الشريعة الإسلامية.
- إن المصارف الإسلامية ملزمة بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع اقتصادية عند قيامها بمزاولة أنشطتها المختلفة، على اعتبار أنها تؤسس نشاطها على أحكام الشريعة الإسلامية، مما أوجب عليها أداء الواجب الشرعي المطلوب منها، ويعد تنمية القطاع الزراعي جزء من هذا الواجب، باعتبارها المصدر الأساسي للأمن الغذائي للمجتمع المسلم.
- تمكن صيغة المrabحة المزارع من الحصول على التجهيزات والآلات والبذور والأسمدة التي يرغب في شرائها وقد لا يتوفر لديه رأس المال اللازم لتمويلها، على أساس أن يسدد ثمنها أقساطا وهي بهذا أتاحت الفرصة للمزارعين لاسيما صغارهم، من امتلاك الآلات الإنتاجية التي تمكنهم من مزاولة نشاطهم الأمر الذي يسهم في زيادة وتنمية القاعدة الإنتاجية.
- تمكن صيغة المrabحة في المصارف الإسلامية المزارعين من حسن اختيار الآلات والتجهيزات التي يرغبون في شرائها، فكون استرجاع المصارف لأموالها وتحقيقها للأرباح متوقف على نجاح العميل في مشروعه، يجعلها تقدم خبرتها ونصائحها للعميل وهو ما يساعده على توفير الآلات والتجهيزات المناسبة التي تساعد على زيادة الإنتاج.
- على الرغم من الأهمية الاقتصادية لصيغة المrabحة، إلا أن تمويل المصارف الإسلامية للقطاع الزراعي بهذا العقد يكاد يكون معدوما وهو ما أثبتتها دراستنا لمجموعة من المصارف الإسلامية.
- يعد ارتفاع المخاطر من أهم أسباب احجام المصارف الإسلامية عن تمويل القطاع الزراعي.

- يمكن استعمال التأمين التعاوني للتقليل من مخاطر تمويل القطاع الزراعي، وهذا لتشجيع المصارف على الدخول في تمويله.

- يجب العمل على نشر الوعي المصرفي الإسلامي بين المزارعين لدفعهم لتحويل تعاملاتهم من المصارف الربوية إلى المصارف الإسلامية وخاصة التعامل بعقد المراجعة لتمويل مستلزمات الانتاج الزراعي.

-الإحالات والمراجع:

- ابن حجر. فتح الباري . الجزء 5. بيروت: دار المعرفة.
 أبو يوسف، الخراج (1979). بيروت: دار المعرفة.
 أحمد، بدران (2005). التمويل بالمراجعة في المصارف الإسلامية. سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 11، الكويت.
 البلتاجي، محمد (2009). المراجعة للأمر بالشراء، تم الاسترجاع بتاريخ 23 ماي 2009 من الموقع
<http://www.bltagi.com/portal/mobiles.php?action=show&id=7>
 بنك التضامن الإسلامي (2018). تم الاسترجاع بتاريخ 24 ماي 2019 من الموقع <http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar>
 بنك فيصل الإسلامي السوداني (2018). النشأة والتأسيس، تم الاسترجاع بتاريخ 11 نوفمبر 2019 من الموقع: <http://www.fibsudan.com/page/4>
 جدوع، علي و مجهم، تركي (2018). أساسيات الاقتصاد الزراعي. ط1، عمان: دار وائل.
 جواد، العارف (2009). الاقتصاد الزراعي. عمان: دار الراية.
 الشرياصي، أحمد (1981). المعجم الاقتصادي الإسلامي، دون بلد: دار الجليل.
 شلال، عنبر (2012). التسويق الزراعي. ط1. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
 عيد، عادل (2008). البيع بالتقسيط في الاقتصاد الإسلامي. ط1. مصر: دار الفكر الجامعي.
 الهيثي، عبدالرحيم (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. ط1. الأردن: دار أسامة.
 عبد الله، عبد الرحمن (2010). دور البنوك الإسلامية في تمويل القطاع الزراعي في السودان دراسة حالة بنك الشمال الإسلامي للفترة من 2005 -2008.
 رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
 عثمان، أحمد (1481). تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.
 عرفة، عبد المطلب (2017). أثر التمويل بصيغة المراجعة على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السودان: دراسة تطبيقية 1996 -2014. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.
 فهمي، حسين (2013). حتمية إعادة هيكلة النظام المصرفي الإسلامي. ط1، الاسكندرية: دار السلام.
 قصي الدين، الخطيب (1379 هـ). الأدب المفرد، ج3، القاهرة .
 الكساني، علاء الدين (2000). بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. ج4، ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
 ماهر، عبد الرحمن (2010). صيغ التمويل الإسلامية وأثرها في النشاط الاقتصادي، دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية. تم الاسترجاع بتاريخ 15 نوفمبر 2019 من الموقع <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=77828>
 مصرف قطر الإسلامي (2018). نبذة عن البنك. تم الاسترجاع بتاريخ 10 نوفمبر 2019 من الموقع <https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>
 المقبل، محمد (2012). سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية. ط1، الجزائر: دار عيدا.
 مومني، إسماعيل و شياد، فيصل (2016). مساهمة المصارف الإسلامية في النمو الاقتصادي. مجلة رؤى اقتصادي، المجلد 6، العدد 2، جامعة الوادي، الجزائر. ص 456 -473 تم الاسترجاع بتاريخ 10 فيفري 2020 من الموقع <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10343>
 الهيثي، عبد الكريم (2006). أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية. ط1. سوريا" دار رسلان.

Referrals and references:

- Abdul Rahim, Al-Hithi (1998). **Islamic banks between theory and practice**. Ed1. Jordan: Dar Osama
 Abdullah, Abdul Rahman (2010). The Role of Islamic Banks in Financing the Agricultural Sector in Sudan, A Case Study of the Islamic North Bank, 2005-2008 . Sudan University of Science and Technology, College of Graduate Studies , Sudan.
 Abu Yusuf (1979). al-Kharj. Beirut: Dar El Marefah.
 Adel, Eid (2008). **Installment sale in the Islamic economy**. Ed1. Egypt: Dar Elfikr El Gamie.
 Ahmed, Badran (2005). **Murabaha financing in Islamic banks**. Series of Industrial Bank Of Kuwait,(11), Kuwait.
 Al-Hithi, Abdul Karim (2006). Islamic investment methods and their impact on the financial markets. Ed1. Damascus: Dar Ruslan.
 Ali Jadoua Ali, Majhem (2018). Fundamentals of agricultural economics, Amman :Dar Wael
 al-Khatib , Qusay al-Din (1379 AH). Al adab Al mufrad . Cairo.

- Al-Moqbeli, Mohammad (2012) **Policies of economic reform programs and their effects on the agricultural sector in developing countries.** Algeria: Dar Aida
- Arafa, Abdul Muttalib (2017). **The impact of murabaha financing on the real GDP in Sudan, Applied study 1996–2014.** Master's Thesis. Faculty of Economics and Rural Development. university of jezira, sudan.
- Baltagi, Mohamed (2009) . Murabaha to the purchase orderer. Retrieved 23 May, 2009 from <http://www.bltagi.com/portal/mobiles.php?action=show&tid=7>
- El-Sherbasi, Ahmed (1981). **Islamic Economic Lexicon:** Dar El-Jaleel.
- Fahmy, Hussein(2013). **The inevitability of restructuring the Islamic banking system.**ed1, Alexandria: Dar Asalam.
- Faisal Islamic Bank of Sudan(2018). **Origins and Establishment.** Retrieved 11 November 2019 from <http://www.fibsudan.com/page/4>
- Ibn Hajar ,Fath Al-Bari. Beirut: Dar El Marefah.
- Kasani, Ala uddin (2000). **Bada'i' al-Sana'i' fi Tartib al-Shara'I.** Pt2. Ed3. : Dar Ihya al-Turath al arabi
- Mahir , abdul rahman(2010). **Islamic finance formulas and their impact on economic activity,A Case Study of the Islamic Development Bank .** Retrieved 15 November 2019 from <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aid=77828>
- Moumeni, Smail & chiad, Faisal (2016). **Islamic banks contribute to economic growth, Roa Iktissadia Reviewm,** 6(2). 455–473. Retrieved 10 February 2020 from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10343>
- Othman , Ahmed(1481 AH). **The experience of Sudanese banks in agricultural finance in the salam formula,** The Islamic Research and Teaching Institute, Jeddah.
- Qatar Islamic Bank (2018). **About the bank.** Retrieved 10 November from <https://www.qib.com.qa/ar/about-us/our-profile.aspx>
- Shalal, Anbar (2012). Jordan: Dar Al Thaqafa.
- Tadamon islamic bank sudan(2018). Retrieved 24 May 2019 from <http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar>

الملاحق:

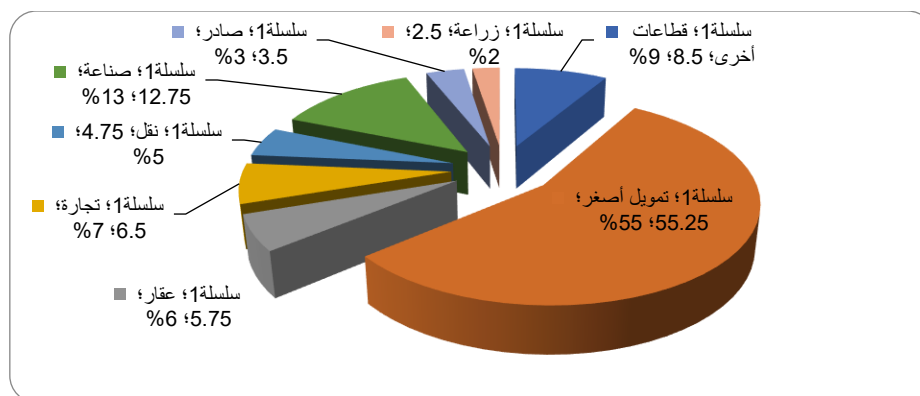
الجدول 1: التوزيع القطاعي للتمويلات المقدمة مصرف فيصل الإسلامي السوداني خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018

جنيه سوداني

القطاعات	2015	2016	2017	2018	المتوسط
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	%
زراعة	3	3	3	1	2,5
صادر	6	4	2	2	3,5
صناعة	15	13	10	13	12,75
نقل	6	5	4	4	4,75
تجارة	6	6	10	4	6,5
عقار	8	6	6	3	5,75
تمويل أصغر	47	57	53	64	55,25
قطاعات أخرى	9	6	12	7	8,5
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية للبنك. تم الاسترجاع بتاريخ 11 نوفمبر 2019 عن الموقع: <http://www.fibsudan.com/page/90>

الشكل 1: يبين توزيع التمويل الممنوح من طرف بنك فيصل الإسلامي السوداني خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 01.

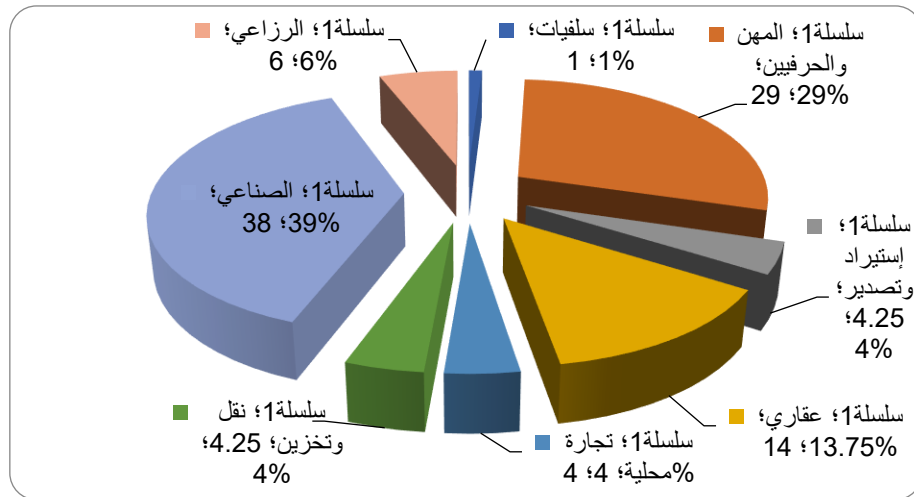
الجدول 2: التوزيع القطاعي للتمويلات المقدمة من هذا بنك التضامن السوداني خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018

جنيه سوداني

القطاعات	2015		2016		2017		2018		المتوسط %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
الزراعي	72499453.62	6	327.011.886	8	206.557.133	5	277.832.330	5	6
الصناعي	229581603.13	19	834.262.892	21	1.941.637.046	47	3.611.820.287	65	39
نقل	120832422.7	10	73.904.062	2	82.622.853	2	166.699.398	3	4.25
تجارة	72499453.62	6	121.986.072	3	206.557.133	5	111.132.932	2	4
عقاري	241664845.4	20	629.093.261	16	702.294.250	17	111.132.932	2	13.75
إستيراد	48332969.08	4	112.013.861	3	206.557.133	5	277.832.330	5	4.25
المهن	410830237.18	34	1.898.341.898	47	743.605.677	18	944.629.921	17	29
سلفيات	12083242.27	1	27.876.752	1	41.311.426	1	55.566.466	1	1
المجموع	1208324227	100	4.024490.639	100	4.131.142.652	100	5.556.646.596	100	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك. تم الاسترجاع بتاريخ 12 نوفمبر 2019 عن الموقع: <http://tadamonbank-sd.com/index.php/ar/home/publications>

شكل 02: يبين توزيع التمويل الممنوح من طرف بنك التضامن الإسلامي خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018 حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 02.

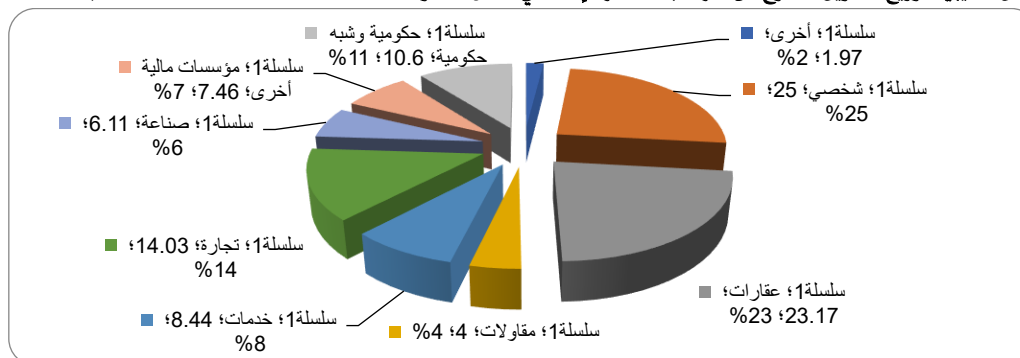
الجدول 3: التوزيع القطاعي للتمويلات المقدمة من بنك قطر الإسلامي خلال السنوات 2015، 2016، 2017، 2018

بآلاف الريالات القطرية

القطاعات	2015		2016		2017		2018		المتوسط %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
حكومة وشبه حكومية	6.330.956	6.41	10.355.510	9.75	16.361.295	14.77	10.603.981	9.43	10.09
مؤسسات مالية أخرى	7.191.854	7.28	7.749.175	7.28	9.659.965	8.72	7.383.561	6.57	7.46
صناعة	6.239.398	6.32	6.405.344	6.03	5.397.862	4.87	8.116.276	7.22	6.11
تجارة	14.524.275	14.71	14.559.375	13.71	15.239.285	13.76	15.685.891	13.95	14.03
خدمات	8.295.498	8.40	10.556.778	9.94	8.398.459	7.58	8.821.182	7.84	8.44
مقاولات	2.954.067	3	4.772.480	4.52	4.679.985	4.22	4.871.508	4.33	4.00
عقارات	22.603.110	22.90	24.158.643	22.75	24.420.766	22.05	28.188.065	25.07	23.17
شخصي	27.524.371	27.88	25.840.417	24.33	26.305.965	23.75	26.913.850	23.94	25
أخرى	7163.039	3.08	1.756.027	1.65	1.689.148	1.52	958.221.8	01.62	1.97
المجموع	00898.702	100	106.183.746	100	110.752.651	100	407.272.211	100	100

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك. تم الاسترجاع بتاريخ 10 نوفمبر 2019 <https://www.qib.com.qa/InvestorRelations/financial-information/annual-reports.aspx>

شكل 3: يبين توزيع التمويل الممنوح من طرف بنك قطر الإسلامي خلال السنوات 2015، 2018، 2017، 2016 حسب القطاعات



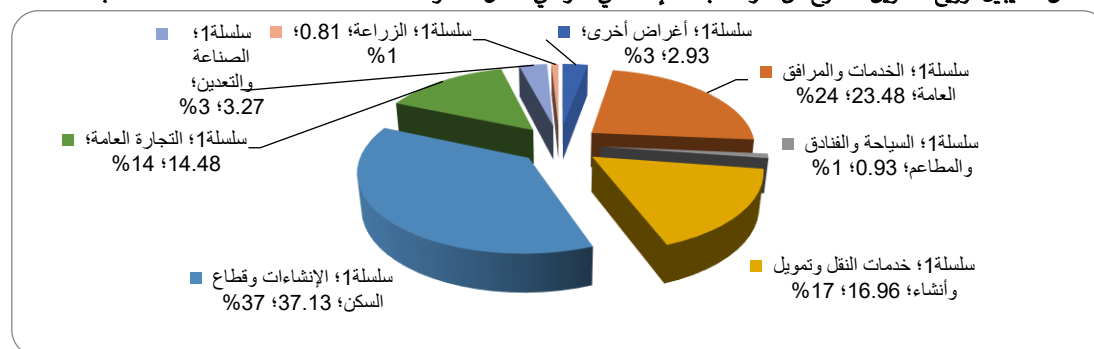
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 03.

الجدول 4: يبين التوزيع النسبي لصيغ التمويل للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018 في البنك الإسلامي الأردني (الوحدة: ملايين الدنانير)

القطاعات	2015	2016	2017	2018	المتوسط %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة
الزراعة	11,9	0,44	25,0	0,92	27
الصناعة والتعدين	25,8	0,96	93,8	3,45	111
التجارة العامة	458	17,16	355,1	13,07	359,9
الإنشاءات وقطاع السكن	869	32,55	1018,7	37,49	1070,7
خدمات النقل وتمويل وإنشاء السيارات	410,1	15,36	476,8	17,55	490,5
السياحة والفنادق والمطاعم	8,3	0,31	27,8	1,02	33,5
الخدمات والمرافق العامة	769,2	28,81	640,4	23,57	572
أغراض أخرى	117	4,38	80,6	2,96	59,1
المجموع	2669,3	100	27712	100	2724,7

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك. 12 نوفمبر 2019 عن الموقع: <https://www.jordanislamicbank.com/ar/content>

الشكل 4: يبين توزيع التمويل الممنوح من طرف البنك الإسلامي الأردني خلال السنوات 2015، 2018، 2017، 2016 حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 04.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

عبد الواحد غرد. (2020)، أثر التمويل بصيغة المراجعة على تنمية القطاع الزراعي بين الواقع والمأمول - بعض المصارف الإسلامية أنموذجاً -، مجلة رؤى اقتصادية، 10(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 63-78.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب

المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category.